الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة (1):

إن موضوع الأمن يعد أهم هاجس يؤرق أي سلطة حاكمة ويشغل بالها، مما يجعل أولوياتها ترتكز على كيفية رسم الخطط الأمنية الكفيلة بحماية الدولة وضمان استمرار سيادتها. والملاحظ أن مفهوم الأمن عبر الزمن قد بدأ يأخذ منحى آخر من التركيز على الدولة كمحور رئيسي وهو ما يسمى بالأمن القومي، إلى التركيز على الإنسان كموضوع وغاية وذلك لعدة اعتبارات وثغرات حدثت في العالم. فظهر ما يعرف بالأمن الإنساني في بداية التسعينات من القرن الماضي والذي شكل محور كتابات وتحليلات خبراء الأمن الاستراتيجي والمدارس العالمية المختصة في ذلك. وفي الجانب الموضوعي على غياب الخوف، بحيث هذه القيم الأساسية لا تكون عرضة للهجوم. إن هذا التعريف وكغيره من التعريفات التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي حاولت تحديد مصطلح الأمن من خلال أولا الغاية وهي من هو المستهدف من الأمن، فجاء التركيز على أمن الدولة.

لأن في العلاقات الدولية لا توجد سلطة مركزية، وبالتالي فالدولة معرضة بشكل دائم إلى القوة العسكرية من طرف دولة أخرى. أي بعبارة أخرى العلاقات الدولية كانت تدور في ظل الحرب، فكل دولة لا تعتمد إلا على نفسها في ضمان سلامتها، وهو ما يعرف بنظام الحماية الآلي خاصة في ظل الحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهذا الاتجاه هو الذي أنشأ ما يعرف بالأمن القومي الذي يركز على أمن الدولة وبقائها أكثر من التركيز على الأفراد. بل حتى إذا تطلب الأمر الاعتداء على الأف الافراد ومصادرة حريتهم من أجل ضمان أمن الدولة.

فالأمن القومي يعني وجود مجموعة أعمال خطيرة داخل إطار الدولة تؤدي إلى الاعتداء على نوعية حياة السكان، أو الحد من نطاق مجال التدخل المتاح للحكومة والفواعل الخاصة الأخرى غير الحكومية. فالأمن هنا يتم في إطار الدولة وهي الغاية من ذلك، بينما السكان والفواعل الخاصة تعتبر عناصر للدولة وتابعة لها، لذلك لجأت الدول في هذه الفترة إلى سباق التسلح وخاصة الأسلحة النووية أو ما يعرف بتوازن الرعب ومحاولة تسيير الأزمات بطرق سلمية لتفادي الحرب من أجل تحقيق الأمن القومي.

لكن هذا المفهوم التقليدي لفكرة الأمن (أمن الدولة) ما لبث أن بدأ في التغير نتيجة لعدة اعتبارات ، مما أدى بالمختصين والدارسين إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن بصوره التقليدية من أمن

عسكري وأمن نووي وأمن السلم والصراع ، إلى أمن حديث يركز على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأمن من الهجرة وأمن بيئي يرتكز على الموارد الطبيعية والتغير المناخي والتنمية المستدامة والتصدي للكوارث الطبيعية أي الأمن الإنساني والتهديدات للأمن القومي مثل التدهور البيئي والتزايد السكاني وزيادة العنف الاجتماعي، أدى بالحكومات إلى الربط بين التنمية والأمن، وإعادة التفكير . في مفهوم الأمن من أجل الاستجابة للتغيرات الحاصلة لكن ما لبث أن انتقد هذا المفهوم الجديد للأمن خاصة من قبل الأنظمة المنغلقة وغير الديمقراطية ، وعبرت عن توجسها من هذا الطرح من خلال أنه وسيلة لزعزعت استقرارها ومن ثم التدخل في شؤونها الداخلية، وأن هذا المقترب الجديد هو نقيض للأمن القومي ولا يمكن أن يتعايش معه. لذلك جاءت إشكالية البحث عن ماهية العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة؟، وهل أن الأمن الإنساني شرط ضروري لتحقيق أمن الدولة؟ أي في ظل هذه التحولات الرهيبة التي يمر بها العالم هل نبقي على المفهوم التقليدي للأمن ولا نعير أي أهمية للأمن الإنساني، أم نثبت ان الأمن الإنساني يرتبط ارتباط وثيق بأمن الدولة، بل هو ضمانة حقيقة له ومن ثم وجب تبنيه والعمل لتجسيده على أرض الواقع.

عندما يصبح أمن الدولة مصدر تهديد لأمن الإنسان ظل مفهوم أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن القومي منذ نهاية الحرب العلمية الثانية إلى نهاية القرن العشرين يرتكز على التهديدات ذات الطابع العسكري المتأتية من الخارج. وذلك نتيجة لمخلفات الحرب العالمية الثانية، ثم الصراع بين القطبين الشرقي والغربي فيما عرف بالحرب الباردة والذي استمر لسنوات طويلة، ثم أن معظم الدول النامية ما لبثت أن تحررت من قبضة الاستعمار، وكان لزاما عليها أن تحصن نفسها من أي اعتداء خارجي وشيك. لذلك تميزت هذه المرحلة بتركيز الحكومات على تطوير قدراتها العسكرية من كل النواحي، وإعطاء الأهمية البالغة للأجهزة الأمنية بمختلف فروعها من حيث التجهيز والتكوين وذلك على حساب القطاعات الأخرى في الدولة والتي لا تقل أهمية عليها. فقد اعتبرت الدولة هي الموضوع والغاية والفاعل في نفس الوقت الوحيد بالنسبة لمسألة الأمن حيث سعت العديد من الأنظمة الحاكمة لحصر فكرة الأمن في إطار رؤية ضيقة ترتكز على تأمين نفسها دون تبني مسألة الأمن كمفهوم شامل، حتى أصبح المواطن يشعر أن هذه السياسات الأمنية تعمل ضده وتشكل عبئ عليه .

فمعالجة مسالة الإرهاب مثلا التي يعاني منها العديد من الدول، من خلال السعي لإصدار قوانين مقيدة لحقوق الإنسان والحريات، مما خلق ارتداد عنيف داخل هذه الدول وضيق الخناق

على أمن المواطنين وأدى إلى انعدام الأمن الداخلي. فشعور الأنظمة الحاكمة أن لها الحرية المطلقة في إطار ممارسة سيادتها على اقاليمها، أساءت استخدام حق شعبها في الأمن من خلال إطلاق اليد الطويلة لأجهزة الأمن وإعطاءها صلاحيات واسعة في مواجهة الإرهاب.